ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عقيدة بريجنيف: بين تعقيدات السيادة المحدودة والتعقيدات جيوپوليتيكة في أوروبا الشرقية (1968 – 1989)

الأستاذ المساعد الدكتور : أنور فاضل علي الخالدي

مكان العمل : مركز دراسات الكوفة / جامعة الكوفة

باحث في التاريخ الاقتصادي والعلاقات الدولية

مؤسسة المكين للعلوم والمعارف

النجف الأشرف

البريد الإلكتروني :

anwerf.sabi@uokufa.edu.iq

abo.alanwer@gmail.com

Assistant Professor Dr. Anwar Fadel Ali Al-Khalidi

College: Kufa Studies Center /Kufa University

Researcher in Economic History and international relations

Email -anwerf.sabi@uokufa.edu.iq

abo.alanwer@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 4 / 2 / 2026 تاريخ قبول البحث: 2 / 4 / 2026

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص بالعربية

عقيدة بريجنيف (1968–1989) كانت آلية جيوبوليتيكية فرضت مفهوم "السيادة المحدودة" على دول أوروبا الشرقية العازلة بين المعسكرين الشرقي والغربي. أثبتت هذه العقيدة أن صراعات الحرب الباردة لم تكن مجرد مواجهات أيديولوجية بين الرأسمالية والشيوعية، بل كانت في جوهرها صراعات مادية على **الموارد الطبيعية**)النفط، الغاز ، الفحم، المعادن، الأراضي الزراعية(، **التوسع الإقليمي**)السيطرة على الدول العازلة، إعادة رسم الحدود، خلق عمق استراتيجي(، **السيطرة المطلقة**)فرض مناطق نفوذ حصرية، إخضاع الدول التابعة، منع أي استقلالية سياسية(، **والهيمنة الجيوبوليتيكية الشاملة** (منع القوى المنافسة من الاقتراب من مراكز القرار، السيطرة على الممرات الحيوية). من خلال ثلاث حالات رئيسية – غزو تشيكوسلوفاكيا (1968) كتطبيق كلاسيكي، أزمة بولندا (1980–1981) كتطبيق معدل، والاستثناء الروماني كحالة شاذة تؤكد القاعدة – وظف الاتحاد السوفياتي العقيدة لتبرير التدخل العسكري الوقائي، وحماية منطقة نفوده، وضمان بقاء الدول العازلة تابعة لمصالحه الاستراتيجية. انهيار عقيدة بريجنيف عام 1989 لم ينهِ منطق الصراع الجيوبوليتيكي، بل أعاد إنتاج نفسه في أشكال جديدة، كما يتجلى في الصراع الروسي الأوكراني مما يؤكد أن الموارد والهيمنة الجيوبوليتيكية يظلان المحركين الأساسيين للصراعات في أوروبا.

الكلمات المفتاحية:

عقيدة بريجنيف، السيادة المحدودة، الحرب الباردة، أوروبا الشرقية، الدول العازلة، الموارد الطبيعية، التوسع الإقليمي، السيطرة المطلقة، الهيمنة الجيوبوليتيكية، التدخل العسكري، غزو تشيكوسلوفاكيا 1968، أزمة بولندا 1980–1981، الاستثناء الروماني، الصراع الروسي الأوكراني، مناطق النفوذ.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Summary in English

The Brezhnev Doctrine (1968-1989) was a geopolitical mechanism that imposed the concept of "Limited Sovereignty" on Eastern European buffer states between the Eastern and Western blocs. This doctrine demonstrated that Cold War conflicts were not merely ideological struggles between capitalism and communism, but were fundamentally material conflicts over **natural resources** (oil, gas, coal, minerals, agricultural lands), **territorial expansion** (control over buffer states, border redrawing, creating strategic depth), **absolute control** (imposing exclusive spheres of influence, subjugating client states, preventing political autonomy), and **comprehensive geopolitical hegemony** (preventing rival powers from approaching decision-making centers, controlling vital corridors). Through three key cases - the invasion of Czechoslovakia (1968) as classical application, the Polish crisis (1980-1981) as modified application, and the Romanian exception as an anomalous case confirming the rule - the Soviet Union employed the doctrine to justify preemptive military intervention, protect its sphere of influence, and ensure buffer states remained subordinate to its strategic interests. The collapse of the Brezhnev Doctrine in 1989 did not end the logic of geopolitical conflict but reproduced itself in new forms, as evident in the Russo-Ukrainian conflict (2014-present), confirming that resources and geopolitical hegemony remain the primary drivers of conflicts in Europe.

Keywords:

Brezhnev Doctrine, Limited Sovereignty, Cold War, Eastern Europe, Buffer States, Natural Resources, Territorial Expansion, Absolute Control, Geopolitical Hegemony, Military Intervention, Invasion of Czechoslovakia 1968, Poland Crisis 1980-1981, Romanian Exception, Russian-Ukrainian Conflict, Spheres of Influence.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التقديم للبحث:

شاع في الخطاب الإعلامي والسياسي السائد أن الحرب الباردة (1947–1991) كانت مجرد صراع أيديولوجي بين الرأسمالية والشيوعية. إلا أن خلف هذا الستار الأيديولوجي، كان هناك صراع أكثر عمقاً ومادية: صراع على **الموارد الطبيعية** (النفط، الغاز، الفحم، المعادن الثقيلة، الأراضي الزراعية)، و**التوسع الإقليمي** (السيطرة على الدول العازلة، إعادة رسم الحدود، خلق عمق استراتيجي)، و**السيطرة المطلقة** (فرض مناطق نفوذ حصرية، إخضاع الدول التابعة، منع أي استقلالية سياسية أو اقتصادية)، و**الهيمنة الجيوبوليتيكية الشاملة** (منع أي قوة منافسة من الاقتراب من مراكز القرار، السيطرة على الممرات الحيوية والجيواقتصادية، ضمان التفوق العسكري والاستراتيجي.(في قلب هذا الصراع، وفي منطقة التماس الأكثر حساسية بين المعسكرين، وقفت **أوروبا الشرقية** كمسرح رئيسي للتجاذبات الجيوبوليتيكية. هذه المنطقة، التي ضمت دولاً مثل بولندا، تشيكوسلوفاكيا، المجر، رومانيا، بلغاريا، وألمانيا الشرقية، كانت بمثابة "**الدول العازلة** (Buffer States) "التي تفصل بين الاتحاد السوفياتي وأوروبا الغربية. موقعها الجغرافي الممتد من بحر البلطيق شمالاً إلى البحر الأسود جنوباً، جعلها ممراً طبيعياً لأي غزو محتمل من الشرق أو الغرب. كما أن ثرواتها الطبيعية الهائلة – فحم سيليزيا، نفط وغاز رومانيا، الصناعة الثقيلة التشيكوسلوفاكية، الأراضي الزراعية المجرية – جعلتها هدفاً استراتيجياً لأي قوة كبرى تسعى للهيمنة على القارة.

في هذا السياق، ظهرت عقيدة بريجنيف [1] (Brezhnev Doctrine)كأداة جيوبوليتيكية مركزية أعادت تشكيل أوروبا الشرقية بالكامل. صيغت هذه العقيدة رسمياً بعد غزو تشيكوسلوفاكيا في أغسطس 1968،

([1]) **عقيدة بريجنيف** : هي مبدأ في السياسة الخارجية السوفيتية أعلنته موسكو عقب غزو تشيكوسلوفاكيا عام 1968، ويقضي بأنه "عندما تهدد قوى معادية للاشتراكية تحول تطور دولة اشتراكية نحو الرأسمالية، فإن هذه المشكلة تصبح مشكلة جميع الدول الاشتراكية ."وقد صاغ هذه العقيدة ليونيد بريجنيف في خطابه أمام المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي البولندي في 13 نوفمبر 1968 . للمزيد انظر

Kovalev, Sergei. "Sovereignty and the International Obligations of Socialist Countries." ***Pravda***, 26 September 1968, p. 4 -

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ونصت على أن السيادة الوطنية لدول الكتلة الشرقية ليست مطلقة، بل هي محدودة بمصالح "المعسكر الاشتراكي" بقيادة الاتحاد السوفياتي. نصت العقيدة، على لسان سيرجي كوفاليوف في صحيفة برافدا (26 سبتمبر 1968)، على أن "أي قرار تتخذه دولة اشتراكية لا يجب أن يكون معادياً للاشتراكية في بلدها أو للمصالح الأساسية للدول الاشتراكية الأخرى... لا يمكن وضع سيادة دولة اشتراكية منفردة ضد مصالح الاشتراكية العالمية."

هذا المبدأ يعني، عملياً، أن موسكو تمتلك الحق في التدخل عسكرياً في أي دولة من دول أوروبا الشرقية إذا انحرفت عن الخط السوفياتي، أو حاولت الخروج من حلف وارسو، أو حتى إذا قامت بإصلاحات داخلية قد تؤدي – بشكل غير مباشر – إلى إضعاف السيطرة السوفياتية. العقيدة لم تكن مجرد نظرية سياسية، بل كانت آلية عمل متكاملة: عسكرياً (وجود قوات سوفيتية دائمة)، سياسياً (سيطرة أجهزة الاستخبارات)، اقتصادياً (كوميكون)، وأيديولوجياً (الدعاية الموحدة).

الإشكالية، التي يركز عليه البحث مفادها أن الدراسات التقليدية للحرب الباردة ركزت بشكل مفرط على البعد الأيديولوجي للصراع (الرأسمالية مقابل الشيوعية)، متجاهلة إلى حد كبير الأبعاد المادية والجيوبوليتيكية العميقة التي كانت المحرك الفعلي للسياسات السوفياتية والغربية على حد سواء. هذه الدراسات غالباً ما قدمت عقيدة بريجنيف على أنها مجرد رد فعل دفاعي سوفيتي ضد "التسلل الغربي" أو "الإصلاحات الخطيرة"، دون أن تتعمق في الأسس المادية والجيوبوليتيكية التي قامت عليها.

بناءً على ذلك، يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال المركزي التالي: كيف يمكن تفسير عقيدة بريجنيف (1968–1989) كآلية جيوبوليتيكية لإعادة تشكيل أوروبا الشرقية، وما هي العلاقة الجوهرية بين هذه العقيدة والصراع على الموارد الطبيعية، التوسع الإقليمي، السيطرة المطلقة، والهيمنة الجيوبوليتيكية، بعيداً عن التفسيرات الأيديولوجية السطحية؟

تتفرع من هذه الإشكالية الفرضيات الاتية:

1. ما هي الجذور التاريخية والنظرية التي أسست لمفهوم "السيادة المحدودة" في الفكر السوفياتي؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. كيف أعادت عقيدة بريجنيف تشكيل مفهوم "الدولة العازلة" في أوروبا الشرقية؟
3. ما هي الآليات العملية (العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الأيديولوجية) التي استخدمها الاتحاد السوفياتي لتطبيق العقيدة؟
4. لماذا انهارت العقيدة عام 1989، وكيف أعاد الصراع الروسي الأوكراني إنتاج منطقها؟

المطلب الأول: الجذور التاريخية والنظرية لعقيدة بريجنيف :

يمثل مفهوم "السيادة المحدودة" الذي بلورته عقيدة بريجنيف تحولاً جذرياً في طبيعة العلاقات داخل المعسكر الشرقي، حيث أعاد صياغة قواعد اللعبة الجيوسياسية في أوروبا الشرقية لعقدين كاملين. فبين عامي 1968 و1989، لم تكن هذه العقيدة مجرد نظرية قانونية، بل كانت الإطار العملي الذي نظم علاقات الاتحاد السوفياتي بدول حلف وارسو، وأعاد تعريف مفهوم السيادة نفسها في سياق المعسكر الاشتراكي.

أولاً: الجذور النظرية: من لينين إلى بريجنيف :

استندت عقيدة بريجنيف إلى تراث نظري متراكم منذ الثورة البلشفية (1917)، يمكن تتبع جذوره في ثلاثة مفاهيم رئيسية:

أ – مبدأ "الأممية البروليتارية": هذا المبدأ، الذي صاغه ماركس وإنجلز وطوّره لينين، ينص على أن العمال في جميع أنحاء العالم متحدون في نضالهم ضد الرأسمالية. استُخدم هذا المبدأ لاحقاً من قبل السوفييت لتبرير "حق" الاتحاد السوفياتي في التدخل في شؤون الدول الاشتراكية الأخرى بحجة "حماية مكاسب الاشتراكية" و"دعم الأحزاب الشيوعية الشقيقة". كما يشير الباحث ماتفي بولينوف من جامعة سانت بطرسبرغ الحكومية، فإن تبرير حق التدخل من أجل إنقاذ الاشتراكية قد تمت صياغته في عام 1968، لكن جذوره تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية [1] ، وفي مرحلة ما بعد الحرب، برزت الديمقراطية، ببعديها الليبرالي

(1) Polynov, M. Implementation of Brezhnev's and Gorbachev's doctrines towards countries of Eastern Europe. *Vestnik of Saint Petersburg University. History*, 67(3),2022, 774 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الرأسمالي الغربي والشعبي الاشتراكي في روسيا والصين و دول عديدة أخرى. وقد تحولت الأفكار الديمقراطية إلى أفكار عابرة للدول في كل أنحاء العالم [1].

ب – مبدأ "الديكتاتورية البروليتارية": في النظرية الماركسية–اللينينية، الدولة الاشتراكية ليست دولة كالدول البرجوازية. إنها تمثل "دولة نوعية" ذات أهداف ثورية تتجاوز الحدود التقليدية للسيادة. هذا المبدأ فتح الباب نظرياً أمام فكرة أن سيادة الدولة الاشتراكية يمكن أن تكون "محدودة" إذا تعارضت مع الأهداف الثورية الأكبر. وكما توضح الموسوعة الدبلوماسية، فإن الأثر القانوني الرئيسي للعقيدة كان أن "حق التضامن الاشتراكي الدولي" يفوق مبدأ عدم التدخل وحظر استخدام القوة في القانون الدولي العام [2].

ج – مفهوم "العدو الطبقي": أي انحراف عن الخط الحزبي الصحيح يمكن تفسيره على أنه عمل من أعمال "الأعداء الطبقية" الذين يعملون لصالح الإمبريالية الغربية. هذا جعل أي حركة إصلاحية أو حتى نقاش داخلي في أي دولة من دول الكتلة الشرقية يبدو وكأنه "مؤامرة" خارجية. هذا المفهوم كان حاضراً بقوة في رسالة وارسو التي أرسلها قادة حلف وارسو إلى القيادة التشيكوسلوفاكية في يوليو 1968، حيث جاء فيها: "إن هجوم القوى الرجعية، المدعوم من الإمبريالية، ضد حزبكم وأسس النظام الاشتراكي في الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية يهدد بدفع بلدكم عن طريق الاشتراكية وبالتالي يعرض مصالح النظام الاشتراكي بأكمله للخطر

ثانياً: المقدمات التاريخية(1953-1968)

قبل صياغة العقيدة رسمياً، كانت هناك ثلاث تجارب سابقة شكلت "مدرسة تعليمية" للسوفيت وأكدت لهم ضرورة وجود مبدأ واضح:

---

[1] محمد مراد، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة الاقتصاد –الأيديولوجيا– الأزمات، دار المهل اللبناني، 2010، صص 203–204 .

[2]) Lesaffer, R. Brezhnev Doctrine. In G. Martel (Ed.), *The encyclopedia of diplomacy, 2018,* (pp. 1-6). https://doi.org/10.1002/9781118885154.dipl0030

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أ – انتفاضة ألمانيا الشرقية (1953): في يونيو 1953، خرج عمال برلين الشرقية في إضرابات ومظاهرات احتجاجاً على زيادة حصص الإنتاج. تم قمع الانتفاضة من قبل القوات السوفياتية والدبابات، مما أسفر عن سقوط مئات القتلى. الدرس المستفاد كان أن القمع المباشر يعمل عسكرياً، لكنه يحتاج إلى تبرير أيديولوجي[1] .

ب – الثورة المجرية (1956): في أكتوبر 1956، اندلعت انتفاضة شعبية في بودابست ضد النظام الشيوعي. أعلن رئيس الوزراء الجديد إيمري ناجي حياد المجر وانسحابها من حلف وارسو. جاء الرد السوفياتي سريعاً: في 4 نوفمبر 1956، اجتاحت القوات السوفياتية بودابست بقوة 6000 دبابة، مما أسفر عن سقوط آلاف القتلى وفرار حوالي 200,000 مجري إلى الغرب[2].

ج – ربيع براغ (1968): في يناير 1968، أطلق ألكسندر دوبتشيك برنامجاً إصلاحياً طموحاً عُرف باسم "ربيع براغ"، تضمن حرية الصحافة، وحرية السفر إلى الغرب، وتخفيف الرقابة، ونقاشات حول إمكانية حياد تشيكوسلوفاكيا .الدرس المستفاد كان أن الإصلاح التدريجي قد يؤدي إلى انهيار السيطرة السوفياتية، وأن التدخل المبكر أفضل من التدخل المتأخر.

ثانياً.الصياغة الرسمية للعقيدة (سبتمبر 1968) :

بعد غزو تشيكوسلوفاكيا بأيام قليلة، نشر سيرجي كوفاليوف (مسؤول في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي) مقالاً في صحيفة برافدا (26 سبتمبر 1968) يُعتبر البيان التأسيسي للعقيدة. النص الجوهري من المقال: بلا شك، لشعوب الدول الاشتراكية والأحزاب الشيوعية الحرية في تحديد مسارات التنمية في بلدانها. لكن أي قرار تتخذه لا يجب أن يكون معادياً للاشتراكية في بلدها أو للمصالح الأساسية للدول

(1) Ouimet, M. J. (2003). *The rise and fall of the Brezhnev Doctrine in Soviet foreign policy*. Chapel Hill: University of North Carolina Press. 2003, p. 23 .

(2)Jabr, M. Al-ittiḥād al-Sūfiyātī wa-Ūrūbbā al-sharqīyah: min al-haymanah ilá al-inhiyār 1945-1991. Bayrūt: Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-ʿArabīyah. 2017. p. 89 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاشتراكية الأخرى... لا يمكن وضع سيادة دولة اشتراكية منفردة ضد مصالح الاشتراكية العالمية والحركة الثورية العالمية... إن إضعاف أي من حلقات النظام الاشتراكي العالمي يؤثر مباشرة على جميع الدول الاشتراكية، ولا يمكنها أن تنظر إلى هذا دون تأثير مباشر [1]. والتفعيل الجيوبوليتيكية العملية للعقيدة: "السيادة محدودة. لا يحق لأي دولة شيوعية أن تخرج عن السيطرة السوفياتية، وإلا فسوف تُغزى

المطلب الثاني: مفهوم "الدولة العازلة" في الجيوبوليتيك الأوروبي:

يعد مفهوم "الدولة العازلة" أحد الآليات الجيوسياسية المركزية التي أنتجتها الصراعات الأوروبية الممتدة على الهيمنة منذ معاهدة وستفاليا[2] (1648) وحتى نهاية الحرب الباردة. ففي فضاء أوروبي تميز بتزاحم القوى الكبرى وتقاطع مصالحها وتصادم طموحاتها التوسعية، برزت الحاجة إلى "مناطق وسيطة" أو "فراغات جيوسياسية" تفصل بين المعسكرات المتنافسة، وتعمل كممتص للصدمات يمنع الاحتكاك المباشر ويخفف حدة التوتر [3].

أولا. تأصيل الدولة العازلة في الفكر الجيوبوليتيكي :

إن الدولة العازلة، في جوهرها، هي كيان سياسي يقع بالضرورة بين قوتين عظميين متنافستين أو أكثر. لكن كونها "واقعة بينهما" ليس مجرد حقيقة جغرافية عابرة، بل هو مصير وجودي يحدد كل شيء فيها: حدودها، سياستها، اقتصادها، وحتى هويتها الوطنية. فهذه الدولة لم تأت إلى الوجود لذاتها، بل جاءت

(1) Kovalev, S. Sovereignty and international duties of socialist countries. Pravd*a*, 1968, September 26 . p. 4.

(2) معاهدة وستفاليا (Peace of Westphalia) هي مجموعة من المعاهدات التي وُقعت عام 1648م في مدينتي أوسنابروك ومونستر الألمانيتين، وأنهت حرب الثلاثين عاماً (1618–1648) التي عصفت بأوروبا. وتُعد هذه المعاهدة بحق لحظة التأسيس للنظام الدولي الحديث، حيث أرست ثلاثة مبادئ جوهرية ظلت تهيمن على العلاقات الدولية . للمزيد انظر : رياض محمد، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيبوبولتيك، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014، صص51–53 .

(3) جمال زهران، الجيبوبوتيك ونظرية العلاقات الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2008، صص 187–203 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لملء فراغ، لسد فجوة، لخلق مسافة. وظيفتها الأساسية، إذا أردنا صياغتها بأبسط العبارات، هي امتصاص التوتر ومنع الاحتكاك المباشر بين القوتين العظميين المجاورتين لها. هي بمثابة الوسادة الهوائية بين سيارتين مسرعتين، أو منطقة عازلة بين نيران متقابلة. لكن هذه الوظيفة التي تبدو دفاعية سلبية، تحمل في طياتها ثقلاً سياسياً هائلاً. فالدولة العازلة لا تعيش بسلام أو استقرار لأنها فاصلة بين تأزم وصراعات. كانت أوروبا بعد عقد الوفاق البريطاني بدأ واضحًا أنها تسير نحو مجابهة بين المعسكرين، وأن مجالات المصالحة أصبحت شبه معدومة، وكانت مجالات اختيار الصلابة، وهي سياسة (حافة الحرب) وهي التي تسيطر على العالم منذ عام 1908، حتى نشوب الحلرب في عام 1914[1]. أصبحت شبه معدومة، وكانت مجالات اختيار الصلاب بين المعسكرين بل تعيش في حالة دائمة من الضغط الجيوبوليتيكي. القوتان العظميان المحيطتان بها، رغم أنهما قد تتفقان على ضرورة وجودها كحاجز، إلا أن كل واحدة منهما تسعى باستمرار إلى كسب ودها، أو جرها إلى معسكرها، أو على الأقل ضمان عدم انحيازها إلى الجانب الآخر. هذه المعادلة تجعل الدولة العازلة في موقع أشبه بالمشي على حبل مشدود، حيث أي خطوة غير محسوبة، أي ميل مفرط إلى جهة، يمكن أن يؤدي إلى انهيار كل شيء [2]. نجد أن الدولة العازلة في سياق الحرب الباردة بأنها "الدول التي تقع على الحدود الروسية والتي ليست معادية للاتحاد السوفياتي"، مشيراً إلى أن الحفاظ على هذه المنطقة العازلة كان ضرورياً "للتطور المستقبلي للسياسة الخارجية السوفياتية وتحقيق أهدافها،

ويمكن القول أن هذه المنطقة العازلة جعلت "النهج السوفياتي لنزع السلاح الدولي واتفاقيات الحد من التسلح بين الشرق والغرب" [3].

من الناحية الجيوبوليتيكية، تخضع الدول العازلة لعدة قوانين:

([1]) عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي/ التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، 2014، صص367 .

([2]) Mackinder, H. Democratic ideals and reality: A study in the politics of reconstruction. London: Constable. 1919, p. 106 .

([3]) Scallan, J. H. *Evolution of the Brezhnev doctrine: A case study, Czechoslovakia, 1968* (Master's thesis). Sam Houston State University. Texas Digital Library. (1972). pp. 15,- 22 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أ – قانون السيادة المحدودة: لا تملك الدولة العازلة حرية كاملة في سياستها الخارجية، وغالباً الداخلية أيضاً. عقيدة بريجنيف جعلت هذا القانون رسمياً وملزماً.

ب – قانون الهدف الاستراتيجي الدائم: كل قوة عظمى تعتبر الدولة العازلة هدفاً استراتيجياً يجب السيطرة عليه أو تحييده.

ج – قانون أول من يشتعل في الحرب: أي صراع مسلح بين القوتين العظميين سيبدأ في منطقة الدول العازلة أو على حدودها.

د – قانون أول من يتحرر عند الانهيار: عندما تضعف القوة العظمى المسيطرة، تكون الدول العازلة هي أول المناطق التي تنهار وتتحرر.

ثانياً: أوروبا الشرقية كمنطقة عازلة(1945-1989) :

بعد مؤتمر يالطا[1] ومؤتمر بوتسدام[2] ، تم تقسيم أوروبا رسمياً إلى مناطق نفوذ. أصبحت دول أوروبا الشرقية (بولندا، تشيكوسلوفاكيا، المجر، رومانيا، بلغاريا، ألمانيا الشرقية) هي الحزام العازل الذي يفصل

([1]) مؤتمر يالطا : وهو ثاني وأهم اجتماع بين قادة الحلفاء خلال الحرب، وجاء بعد مؤتمر طهران (1943) وقبل مؤتمر بوتسدام .(1945) انعقد المؤتمر في ظل تفوق عسكري واضح لقوات الحلفاء بعد انتصاراتهم المحققة في معركة ستالينغراد وعملية الإنزال في نورماندي، مما جعل القادة يناقشون مستقبل أوروبا ما بعد الحرب بواقعية أكبر. للمزيد انظر: الموسوعة العربية، " مالطا ا (مؤتمر –)"، المجلد الثاني والعشرون، دمشق: هيئة الموسوعة العربية، طبعة 2008، ص 458.

([2]) مؤتمر بوتسدام (Potsdam Conference) هو الاجتماع الذي عُقد في قصر سيسيلينهوف بمدينة بوتسدام الألمانية، جنوب غرب برلين، في الفترة من 17 يوليو إلى 2 أغسطس 1945، بمشاركة قادة الحلفاء الثلاثة الكبار: الاتحاد السوفيتي (جوزيف ستالين)، والولايات المتحدة (هاري ترومان)، وبريطانيا (ونستون تشرشل ثم كليمنت أتلي الذي خلفه خلال المؤتمر).يُعد هذا المؤتمر الثالث والأخير في سلسلة اجتماعات قادة الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، وجاء بعد خمسة أشهر فقط من مؤتمر يالطا (فبراير 1945)، وقد ناقش القادة خلاله مستقبل ألمانيا ما بعد الاستسلام، وتحديد سياسات احتلالها وإعادة إعمارها، ومنع قيام آلة حربية ألمانية مجدداً.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بين منطقة النفوذ الغربي (أوروبا الغربية، حلف الناتو) ومنطقة النفوذ الشرقي (الاتحاد السوفياتي نفسه، حلف وارسو [1] .

تكمن الأهمية الجيوبوليتيكية لهذه المنطقة العازلة في عدة خصائص:

أ – الموقع الجغرافي: تمتد من بحر البلطيق شمالاً إلى البحر الأسود جنوباً، وتشكل "جسراً" طبيعياً بين روسيا وأوروبا الغربية. أي قوة تسيطر على هذه المنطقة تسيطر عملياً على مفاتيح القارة الأوروبية ([2]) .

ب – التضاريس: سهول منبسطة في الشمال (السهل الأوروبي الشمالي) تمر عبر بولندا وألمانيا الشمالية، مما يجعلها طريقاً طبيعياً للغزو.

ج – الموارد الطبيعية: كانت المنطقة غنية بالفحم (سيليزيا البولندية، بوهيميا التشيكية)، النفط والغاز (رومانيا)، الأراضي الزراعية الخصبة (المجر وبولندا)، والصناعة الثقيلة (تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية) ([3]).

د – الكثافة السكانية: كثافة سكانية عالية نسبياً، مع وجود أقليات قومية وعرقية متشابكة، مما جعل المنطقة عرضة للتوترات القومية.

كما يلاحظ سكالان، فإن "الحفاظ على هذا الموقع الاستراتيجي المتقدم، على الرغم من التطور الاقتصادي للدول التابعة وإدخال فكرة تعدد المراكز ، أو الطرق المنفصلة إلى الاشتراكية، كان السوفييت مصممين على الحفاظ على سيطرتهم على المنطقة التي اعتبروها ضرورية لبقاء الاتحاد السوفياتي "([4]) .

([1]) Ash-Shal, A. Al-ḥarb al-bāridah: al-ṣirāʿ al-amrīkī al-sūfiyatī 1945-1991*. Cairo: Markaz al-Ahrām lil-Tarjamah wa-al-Nashr. 1995 , (p. 67)

([2]) Ash-Shalaq, A. . *Al-jīyūbūlītīk al-Urubī: dirāsah fī taʾthīr al-mawqiʿ wa-al-mawārid ʿalá al-ṣirāʿ al-qārī*. ʿAmmān: Dār Usāmah lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ. 2010. (p. 78)

([3]) Salīm, M.. *Annizām al-dawlī baʿda al-ḥarb al-bāridah*. al-Qāhirah: Markaz al-Dirāsāt al-Siyāsīyah wa-al-Istirātījīyah, 2002. p. 112 .

([4]) Scallan, J. H . cit . o.p . p. 28 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثالثاً: تحول الدول العازلة في ظل عقيدة بريجنيف :

كانت دول أوروبا الشرقية قبل عام 1968، تتمتع بهامش محدود من المناورة. كان هناك "طرق منفصلة إلى الاشتراكية" (كما في بولندا بعد 1956) ودرجات متفاوتة من الاستقلالية (كما في رومانيا). بعد صياغة العقيدة وتطبيقها على تشيكوسلوفاكيا، تغير الوضع جذرياً ([1]).

في مجال الإصلاح الداخلي: كانت إمكانية الإصلاح الداخلي قبل 1968 محدودة لكنها موجودة. أما بعد 1968، أصبحت شبه معدومة، حيث اعتُبر أي إصلاح سياسي أو اقتصادي حقيقي "انحرافاً" يُسحق عسكرياً. في مجال العلاقة مع موسكو: كانت العلاقة قبل 1968 قائمة على التحالف مع تفاوض واحترام متبادل محدود. بعد 1968، تحولت إلى تبعية كاملة مع طاعة شبه مطلقة. اما على صعيد السيادة الخارجية: كانت السيادة الخارجية قبل 1968 محدودة لكن مع إمكانية علاقات اقتصادية وثقافية مع الغرب. بعد 1968، أصبحت شبه غائبة، حيث خضعت حتى الصحافة والسياحة والثقافة للسيطرة الأمنية السوفياتية ([2]) .

في المجال العسكري: كانت الجيوش قبل 1968 وطنية ضمن هيكل حلف وارسو، ولكن بقيادة وطنية. بعد 1968، أصبح هناك جيوش وطنية بالإضافة إلى وجود دائم لوحدات سوفيتية في معظم الدول.

هذه التحولات الجوهرية جعلت من المستحيل على أي دولة في الكتلة الشرقية أن تحيد عن الخط السوفياتي دون مواجهة عواقب وخيمة. ونجد إن العقيدة جسدت تحولاً في التصور السوفياتي حيث "عرّف الاتحاد السوفياتي أي تهديد سياسي للاشتراكية في أوروبا الشرقية على أنه تهديد لأمنه الداخلي

المطلب الثالث . آليات السيطرة الجيوبوليتيكية الأربعة :

([1]) Ouimet, M. J. cit . O.p . PP. 67-69 .

([2]) Jabr, M. cit , o.p , p. 134 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تعد عقيدة بريجنيف نظاماً متكاملاً للسيطرة على أوروبا الشرقية، إذا طورها الاتحاد السوفياتي عبر تحليله في أربعة أبعاد متداخلة. فقد مثّلت العقيدة تحولاً جذرياً في مفهوم السيادة، حيث حلت فكرة "السيادة المحدودة" محل المفهوم الغربي للسيادة المطلقة، وأصبحت مصالح "الأسرة الاشتراكية" تعلو على المصالح الوطنية للدول الأعضاء ([1]). وقد تجلى هذا التحول في أربعة أبعاد رئيسية:

أولاً: الآلية العسكرية – الوجود الدائم والتدخل الوقائي

تمثل الآلية العسكرية الركيزة الأكثر وضوحاً في نظام السيطرة السوفياتي على أوروبا الشرقية. اعتمد الاتحاد السوفياتي على عنصرين رئيسيين في هذا المجال:

أ – الوجود العسكري الدائم: تمركزت القوات السوفياتية بشكل دائم في ألمانيا الشرقية (380,000 جندي)، بولندا (حوالي 400,000 جندي)، تشيكوسلوفاكيا (80,000 جندي بعد 1968)، والمجر (65,000 جندي). هذا الوجود لم يكن مجرد قوات دفاعية، بل كان بمثابة قوات احتلال بالمعنى العملي للكلمة، حيث كانت مهمتها الأساسية ضمان ولاء هذه الدول لموسكو ومنع أي محاولة للخروج عن الخط السوفياتي [(2)].

ب – التدخل الوقائي: شرّعت عقيدة بريجنيف التدخل العسكري قبل حدوث أي تهديد فعلي. مجرد "الشعور" بأن دولة ما تتجه نحو الانحراف كان كافياً للغزو، كما حدث في تشيكوسلوفاكيا عام 1968. هذا المفهوم كان ابتكاراً جيوبوليتيكياً خطيراً، لأنه وسّع نطاق التهديد ليشمل ليس فقط الأفعال بل أيضاً النوايا والإصلاحات السلمية[(3)].

[(1)] سليم، محمد السيد، نظرية العلاقات الدولية: المداخل الكلاسيكية المعاصرة، القاهرة: دار النهضة العربية، 2002، صص 150–157 .

(2) اعتمد البعد العسكري :إضفاء الشرعية على التدخل المسلح تحت مسمى "التضامن الأممي. للمزيد انظر :
رياض هاني .العبد اللة، السيادة المحدودة في الفكر الجيو سياسي السوفياتي عقدة بريجنت انموذجا ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 192، أبريل 2013، ص 78–94.

(3) Kramer, Mark. "Beyond the Brezhnev Doctrine: A New Era in Soviet-East European Relations?" *International Security* 14, no. 3 (1989): 25-35 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ج – مناورات عسكرية منتظمة: كانت مناورات حلف وارسو تجرى بانتظام في جميع دول الكتلة الشرقية. هذه المناورات كانت تهدف إلى اختبار ولاء الجيوش الوطنية، وتدريبها على العمل ضمن هيكل قيادة موحد، وترهيب أي معارضين محتملين.

ثانياً: الآلية السياسية – شبكة الاستخبارات والسيطرة على النخب

اعتمدت السيطرة السياسية على شبكة معقدة من أجهزة الاستخبارات والعلاقات الشخصية والضغوط غير المباشرة:

شهدت منتصف الثمانينيات من القرن العشرين تراكماً هائلاً لعوامل الانهيار التي جعلت عقيدة بريجنيف غير قابلة للاستمرار. فلم يكن تخلي الاتحاد السوفياتي عن مسؤوليته في "حماية" الاشتراكية في أوروبا الشرقية مجرد قرار مفاجئ اتخذه ميخائيل جورباتشوف بدافع من المثالية أو الالتزام بمبادئ تقرير المصير، بل كان تتويجاً لتراجع طويل بدأ قبل وصوله إلى السلطة بسنوات. فمنذ أزمة النفط عام 1973، أدركت النخب السوفياتية تدريجياً أن تكلفة الإمبراطورية أصبحت تفوق قدرة الاقتصاد السوفياتي على التحمل.

ومن الأهمية بمكان القول، أن الانهيار الاقتصادي أبرز عوامل التراجع، حيث انهارت أسعار النفط من خمسة وثلاثين دولاراً للبرميل إلى أقل من عشرة دولارات، مما أفلس الاقتصاد السوفياتي وأفقده القدرة على مواصلة دعم دول أوروبا الشرقية[1]، إذ نجد حتى عام 1983 كانت التكلفة الإجمالية للإمبراطورية السوفياتية - والتي شملت دعم دول الكتلة الشرقية وأفغانستان – ارتفعت من حوالي 13.6 إلى 21.8 مليار دولار عام 1971 إلى ما بين 35.9 و46.5 مليار دولار بحلول عام 1980 (بأسعار ثابتة). وعند تحويل هذه التكاليف إلى الروبل، بلغت نسبتها حوالي 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي السوفياتي و28% من الإنفاق العسكري .كما أن تكلفة الاحتلال العسكري لأوروبا الشرقية، والتي كانت تتراوح بين خمسة عشر وعشرين مليار دولار سنوياً، أصبحت تشكل عبئاً لا يطاق على الميزانية السوفياتية.

[1]) Ouimet, M. J. cit . O.p. p. 245 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ولم تكن حرب أفغانستان أقل تأثيراً؛ فقد تحولت إلى "جرح نازف للاتحاد السوفياتي، كما وصفها أحد المحللين .ففي تسع سنوات من الصراع الدموي، قُدِّر عدد القتلى السوفيت بحوالي 15,000 جندي، بينما بلغ عدد الجرحى 35,000، وتجاوزت التكلفة المالية خمسين مليار دولار .لكن الخسائر المعنوية كانت أعمق أثراً من الخسائر المادية؛ فقد كشفت الحرب عجز الآلة العسكرية السوفياتية، وفضحت فساد النظام وزيف الدعاية الرسمية، وهزت ثقة المواطن السوفياتي بقيادته، وساهمت في خلق "أزمة أخلاقية" عميقة في المجتمع. ولعل الأهم أن الحرب أفقدت موسكو القدرة على الاندفاع نحو مغامرات عسكرية جديدة في أوروبا الشرقية، مما جعل قرار عدم التدخل في بولندا (1981) سابقة مهمة .وقد أقر القادة السوفيت أنفسهم في مذكراتهم بأن "هذه ليست حربنا" وأن الانسحاب أصبح ضرورة لا مفر منها. أما سباق التسلح مع الرئيس ريغان، ولا سيما برنامج "حرب النجوم(SDI) "، فقد شكل تحدياً وجودياً إضافياً. فبينما يختلف الباحثون حول مدى تأثير هذا البرنامج في صنع القرار السوفياتي، يتفق معظمهم على أنه وضع الاتحاد السوفياتي أمام خيار مستحيل: إما الدخول في سباق تسلح تكنولوجي مدمر كانوا يدركون أنهم سيخسرونه بسبب فجوة التكنولوجيا الهائلة، أو التراجع وإعادة النظر في سياستهم الخارجية كلها .وقد شكلت هذه التحديات الثلاثة المتزامنة – الأزمة الاقتصادية، حرب أفغانستان، وسباق التسلح – ضغطاً مركباً جعل من استمرار التمسك بعقيدة بريجنيف مستحيلاً عمليا [1].

لم تكن استجابة القيادة السوفياتية مجرد انسحاب سلبي، بل كانت إعادة تموضع استراتيجي واعٍ. فمنذ أوائل الثمانينيات، بدأ مجموعة من الإصلاحيين داخل الحزب الشيوعي، بمن فيهم يوري أندروبوف، يمهدون الطريق لسياسة عدم التدخل. وكان قرار أندروبوف عام 1981 بإغلاق احتمال التدخل العسكري في بولندا بمثابة نقطة تحول مفصلية .ولذلك، عندما تولى جورباتشوف السلطة عام 1985، كان التخلي عن مسؤولية حماية "الاشتراكية" في أوروبا الشرقية خياراً عقلانياً يتوافق مع المصالح الاقتصادية السوفياتية بقدر ما يتوافق مع مثاليته الإصلاحية. كما يخلص بعض الباحثين إلى أن "معظم القادة السوفييت لو كانوا في موقع جورباتشوف لكانوا قد انسحبوا من مسؤولية حماية الاشتراكية بحلول منتصف الثمانينيات لأسباب

(1) Ro'i, Y. *The Bleeding Wound: The Soviet war in Afghanistan and the collapse of the Soviet system*. Stanford, CA: Stanford University Press. 2024. PP168-173 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اقتصادية وحدها." مع حلول عام 1989، ومع تصاعد الموجات الاحتجاجية في جميع دول أوروبا الشرقية، أدرك القادة السوفيت بقيادة ميخائيل جورباتشوف أن استمرار التمسك بعقيدة بريجنيف لم يعد ممكناً. في ديسمبر من ذلك العام، أعلن جورباتشوف رسمياً تخلي الاتحاد السوفياتي عن العقيدة، ليحل محلها ما عُرف باسم "عقيدة سيناترا [1]في إشارة إلى أغنية فرانك سيناترا الشهيرة "الطريق الذي أسلكه "التي اعترفت بحق كل دولة اشتراكية في اتباع طريقها الخاص بعيداً عن الإملاءات السوفياتية .وقد أوضحت هذه العقيدة الجديدة أن موسكو لن تتدخل عسكرياً لإنقاذ الأنظمة الشيوعية التي تواجه الثورات الشعبية، تاركة مصيرها لقواها الذاتية.

كانت عواقب تخلي جورباتشوف عن عقيدة بريجنيف دراماتيكية وسريعة. ففي غضون عام واحد فقط (1989–1990)، انهارت جميع الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية الواحدة تلو الأخرى: سقط جدار برلين في نوفمبر 1989، وتوحدت ألمانيا، وانتقلت بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا إلى أنظمة ديمقراطية. ثم في يوليو 1991، تم حل حلف وارسو رسمياً، مما وضع نهاية رمزية وفعلية للكتلة الشرقية ككيان عسكري وسياسي. فقد أعادت روسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي، على لسان الرئيس فلاديمير بوتين وآخرين، تفسير فكرة "المنطقة العازلة" و"السيادة المحدودة" في إطار مفهوم "المجال الحيوي"والنفوذ الحصري. وقد تجلى هذا بوضوح في التدخلات الروسية في جورجيا (2008) وأوكرانيا (2014–2022)، والتي استُخدم فيها منطق مشابه لعقيدة بريجنيف – أي حماية المصالح الحيوية لروسيا والمجتمع الروسي خارج حدودها – مما يجعل دراسة هذه العقيدة ضرورية لفهم ديناميكيات الصراع في أوروبا الشرقية[2] .

---

[1]عقيدة سيناترا (Sinatra Doctrine) هي سياسة خارجية سوفيتية أعلنها ميخائيل جورباتشوف في نهاية عام 1989، وتقضي بالتخلي عن حق التدخل في الشؤون الداخلية لدول حلف وارسو، والاعتراف بحق كل دولة اشتراكية في تقرير مصيرها بنفسها واختيار طريقها السياسي دون إملاءات من موسكو. صاغ المصطلح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية السوفيتية غينادي جيراسيموف في 25 أكتوبر 1989، في إشارة إلى أغنية فرانك سيناترا الشهيرة "My Way" (طريقتي الخاصة)، إعلاناً بأن كل دولة حرة في اتباع "طريقتها الخاصة للمزيد انظر.

Kramer, M. (1989). Beyond the Brezhnev Doctrine: A new era in Soviet-East European relations? *International Security*, 14(3), p. 65.

([2]) Acton, E. (2014). Perestroika and the fall of the Soviet Union (1985-1991). In *Russia* (2nd ed . London: Routledge..,2014 , pp. 237-256).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخاتمة:

إن التجربة التاريخية التي انطلقت من رحم الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، والتي شكلت منعطفاً تأسيسياً في مفاهيم السيادة الوطنية، المواطنة، والدولة القومية، استمرت تمتد عبر قرنين من الزمن لتطبع ليس فقط الخصوصية الأوروبية بل صيرورة العلاقات الدولية برمتها. فما بدأ كصراع داخلي حول مشروعية السلطة في فرنسا تحول إلى موجات مدٍّ وجزرٍ أثرت على بنية الأنظمة السياسية والأيديولوجيات في كل القارة، حتى وصلنا إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث انقسمت أوروبا إلى كتلتين. هنا يأتي دور عقيدة بريجنيف (1968–1989) كأحد أكثر التجليات تعقيداً وتناقضاً لهذا الإرث التاريخي. فإذا كانت الثورة الفرنسية قد رسخت مبدأ سيادة الأمة فوق سيادة الملك، فإن عقيدة بريجنيف أعادت تعريف السيادة بشكل معكوس: سيادة محدودة لدول أوروبا الشرقية باسم "الاشتراكية البروليتارية الدولية" والحفاظ على "المعسكر الاشتراكي". لقد مثلت هذه العقيدة قمة التناقض بين المبادئ الثورية في حقوق الشعوب في تقرير المصير وبين واقع الهيمنة الإمبراطورية السوفيتية.

بين عامي 1968 (غزو تشيكوسلوفاكيا لإنهاء ربيع براغ) و1989 (سقوط جدار برلين)، أعادت هذه العقيدة تشكيل الجيوبوليتيك الأوروبي الشرقي وفق القواعد التالية:

- تحييد الاستقلال الوطني مقابل البقاء في الفلك السوفيتي.
- إضفاء الشرعية على التدخل العسكري كآلية "حماية" للاشتراكية، وهو ما يشبه من حيث المبدأ (وإن اختلف المضمون الأيديولوجي) محاولات الثورة الفرنسية لتصدير مبادئها عبر الحروب النابليونية.
- خلق ثنائية الهوية في دول مثل بولندا، المجر، وألمانيا الشرقية: هوية رسمية تابعة للكتلة الشرقية، وهويات مجتمعية تتطلع إلى أوروبا الغربية.

لقد أثبت التاريخ أن أي نظام يقوم على السيادة المحدودة – سواء كان باسم الثورة أو باسم الأيديولوجيا – محكوم عليه بالتفكك عندما تصطدم حقيقته القمعية مع تطلعات الشعوب إلى الحرية والديمقراطية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فالتحولات البنيوية العميقة التي أشرت إليها في نصك (اقتصادية، اجتماعية، أيديولوجية) وصلت إلى ذروتها بين 1989 و1991، حيث سقطت عقيدة بريجنيف كما سقطت قبلها محاولات الهيمنة النابليونية، تاركةً دروساً قاسية في أن السيادة الحقيقية لا تُمنح ولا تُحدد بقوة خارجية، بل تنبثق من إرادة الشعوب الحرة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاستنتاجات

- الاستنتاج الأول: عقيدة بريجنيف تمثل تكراراً للنمط الهيغلي المقلوب، حيث تحولت "الروح المطلقة" للثورة العالمية إلى أداة للسيطرة الإمبراطورية. لقد أثبتت التجربة أن فرض "سيادة محدودة" باسم
- أيديولوجيا عالمية لا يفضي إلى استقرار جيوبوليتيكي، بل يخلق ضغطاً تراكمياً يؤدي حتماً إلى انفجار النظام عند أول نقطة ضعف في المركز (الاتحاد السوفيتي).
- الاستنتاج الثاني: التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر يؤكد أن التحولات البنيوية العميقة لا تكتمل إلا عندما تتوازن ثلاثة عناصر: القوة الاقتصادية، الشرعية السياسية (الداخلية والخارجية)، والاحترام الفعلي لمبدأ السيادة الوطنية غير المنتقصة. غياب أي من هذه العناصر – كما حدث في أوروبا الشرقية – يخلق أنظمة هشة صامدة ظاهرياً لكنها فارغة جوهرياً.

التوصيات:

- التوصية الأولى (لصانع القرار السياسي والأكاديمي): على المؤرخين ومحللي العلاقات الدولية أن يتجاوزوا النمط الثنائي (ديمقراطية غربية / اشتراكية شرقية) في قراءة المراحل الانتقالية في أوروبا. بدلاً من ذلك، يُوصى باعتماد منهجية "جيوبوليتيك الأنظمة الهجينة" التي تدرس كيف تعيد الأنظمة الهيمنة إنتاج ذاتها بأشكال حديثة (مثل عقيدة محدودة الأثر أو نفوذ ضمن مناطق نافذة)، سواء كانت تظهر بثوب أيديولوجي قديم أو جديد.
- التوصية الثانية (للباحث في الشأن الأوروبي المعاصر): ضرورة بناء مرصد تاريخي للسيادة المحدودة في القرن الحادي والعشرين، مع التركيز على منطقة أوروبا الشرقية والبلاد الواقعة بين الكتل (مثل أوكرانيا، مولدوفا، جورجيا). فقد أثبت التاريخ أن أي تهديد "محدود" للسيادة يخلق عواقب متسلسلة تمتد لعقود. يُوصى بتطوير سياسات أوروبية مشتركة لضمان أن دروس 1968–1989 تُترجم إلى آليات إنذار مبكر لحماية الاستقلال الوطني، بدلاً من انتظار الانهيارات الكارثية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر والمراجع :

أ. المراجع العربية:

-العبد الله، رياض هاني. السيادة المحدودة في الفكر الجيوسياسي السوفياتي: عقيدة بريجنيف أنموذجا. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 192، أبريل 2013.

-زهران، جمال. الجيوبوتيك ونظرية العلاقات الدولية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2008.

-سليم، محمد السيد. نظرية العلاقات الدولية: المداخل الكلاسيكية المعاصرة. القاهرة: دار النهضة العربية، 2002.

-سليم، محمد. النظام الدولي بعد الحرب الباردة. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002.

-الشعل، عبد العظيم. الحرب الباردة: الصراع الأمريكي السوفياتي 1945–1991. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995.

-شلاق، علي. الجيوبوليتيك الأوروبي: دراسة في تأثير الموقع والموارد على الصراع القاري. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.

-عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي. التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية. القاهرة: دار النهضة العربية، 2014.

-عساف، مروان. الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية: من الهيمنة إلى الانهيار 1945–1991. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.

-محمد، رياض. الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيبوبولتيك. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014.

-مراد، محمد. أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة: الاقتصاد – الأيديولوجيا – الأزمات. بيروت: دار المهل اللبناني، 2010.

-الموسوعة العربية. "مالطا (مؤتمر–)". المجلد الثاني والعشرون. دمشق: هيئة الموسوعة العربية، طبعة 2008.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ب. المصادر الأجنبية :

- Acton, E. Perestroika and the fall of the Soviet Union (1985-1991). In Russia (2nd ed.). London: Routledge, 2014.

- Kovalev, Sergei. Sovereignty and the International Obligations of Socialist Countries. Pravda, 26 September 1968.

- Kramer, Mark. Beyond the Brezhnev Doctrine: A New Era in Soviet-East European Relations? International Security, Vol. 14, No. 3, 1989.

- Lesaffer, R. Brezhnev Doctrine. In G. Martel (Ed.), The encyclopedia of diplomacy. Wiley Online Library, 2018. https://doi.org/10.1002/9781118885154.dipl0030

- Mackinder, Halford. Democratic ideals and reality: A study in the politics of reconstruction. London: Constable, 1919.

- Ouimet, Matthew J. The rise and fall of the Brezhnev Doctrine in Soviet foreign policy. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2003.

- Polynov, M. Implementation of Brezhnev's and Gorbachev's doctrines towards countries of Eastern Europe. Vestnik of Saint Petersburg University. History, Vol. 67, No. 3, 2022.

- Ro'i, Yaacov. The Bleeding Wound: The Soviet war in Afghanistan and the collapse of the Soviet system. Stanford, CA: Stanford University Press, 2024.

- Scallan, Joseph H. Evolution of the Brezhnev doctrine: A case study, Czechoslovakia, 1968 (Master's thesis). Sam Houston State University. Texas Digital Library, 1972.